عيوب اقتصادات المنطقة العربية من وجهة نظر غربية

بعد أن تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل العولمة والتطور التكنولوجي ، بات من السهل لشخص يجلس في آخر أصقاع البلاد معرفة مايحدث في الجهة المقابلة له من العالم، لكن المفارقة بين عالم الشمال والجنوب أن معظم البلدان العربية مازالت تعاني من أزمة البحث والقراءة والإطلاع رغم أن أول أمر إلهي كان فعل الأمر "اقرأ " و يبدو أن هناك مسؤولين استساغوا لأنفسهم مقولة " إن العرب أمة لاتقرأ ، وإن قرأت لا تفهم ، وإن فهمت فهي لاتعمل وإن عملت لاتتقن عملها" وقاموا بتطبيقها كحالة واقعية معزيين الأمر في ذلك لكثرة الأعمال والاجتماعات .

مع العلم أن العديد منهم لا ينكفىء عن الجلوس مطولاً أمام الميكرفونات وأضواء الكاميرات لبث التصاريح و القرارات ، وفي حال أراد البعض منهم اطلاعنا على مدى أفقه الفكري فهو يعتزم إقامة ندوات ومحاضرات لاتعد ولاتحصى ليتناول قضايا وزارته أو مؤسسته التي يديرها ويشرف عليها .

ودون بخس للجهود ، فإن من يحاول تمحيص معظم تلك المحاضرات لابد و أن ينكفئ عن قراءتها منذ الأسطر الأولى وذلك لافتقادها للكثير من الشفافية والوضوح، إضافةً لغياب أسس المنهج العلمي الذي يشكل العمود الفقري لأي مشكلة اقتصادية يتم توصيفها وتداولها،فمعظم طروحات المسؤولين الاقتصاديين العرب، تكاد تكون بعيدة كل البعد عن نقاط الضعف والخلل في مجتمعاتهم وتكون أقرب إلى اللغة الخيالية.

هذا الوصف الذي أتيت على ذكره سابقاً سببه تصفحي تقريراً صدر عن مؤسسة كونراد أدناور Konrad Adenaur stiftung ، وهي مؤسسة ألمانية تعنى بالشؤون الاقتصادية ومساعدة البلدان النامية لتخطي مشاكلها.

ما آثار دهشتي أن هذا التقرير لم يصدر عن مؤسسة عربية، حيث تناول التقرير الحالة الاقتصادية العربية على مبدأ (الأدرى بشعابها) كاشفاً عن مواطن العيوب، التي يعاني منها الاقتصاد العربي .

لقد ذكرني التقرير الذي صدر عن المؤسسة الألمانية عام 2010 بالمقولة الصهيونية القديمة، التي أطلقها موشي ديان وزير الحرب الصهيوني في أعقاب عدوان يونيو عام (67) مبرراً بها إصراره على تكرار خطة الهجوم على سيناء عام (56)، مرةً أخرى عام 67 شامتاً بانتصاره العسكري وساخراً من عيون العرب المعصوبة وكتبهم المغلقة وذاكرتهم المثقوبة.

ولو أن أحداً من المسؤولين كان قد اطلع عليه، لكنا اختصرنا الكثير من الوقت حول أسباب ما وصلنا إليه اليوم من فشل اقتصادي لتطبيق العديد من النظريات و المقترحات الاقتصادية، التي مافتئ مسؤولو الاقتصاد بإنشادها على أنها الحل السحري لانعاش اقتصاديات المجتمعات النامية، متناسين تشخيص الحالة كما جاء في تقرير كونراد أدناور، ولو أن التقرير لم يذيل باسم المؤسسة لاعتقدت جازمة بأن التقرير صادر عن جهة عربية معاصرة للوضع الاقتصادي العربي عن قرب.

خمسون عاماً عجاف

لنستعرض أبرز المفاصل الهامة التي وردت ضمن التقرير :

منذ خمسين عاماً كانت منطقة الشرق الأوسط العربية من أكثر المناطق ديناميكية على الكرة الأرضية، وكانت دول مثل مصر والعراق وسورية، في طور تحول جذري وإعادة بعث أنفسها كجمهوريات وبدأت بمسيرة تصنيع واعدة.

واليوم فإنه من الصعب التخيل أن حكومة مثل مصر، كانت في الماضي نداً لحكومة نيودلهي وكان لهما دور قيادي جيو سياسي يلعبانه في حركة عدم الانحياز .

وعلى كل حال، فإن تقارير التنمية البشرية العربية تؤكد أن مستوى التنمية البشرية العربية يذوي ليس فقط مقارنة بالدول الأوروبية، بل أيضاً بالمقارنة مع دول نامية مثل مناطق شرق آسيا وأميركا اللاتينية.

وبتمعن الصورة بشكلها الكلي، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تقع في قبضة أزمة عميقة، والتي لها تأثير واسع على معظم مظاهر المجالات السياسية من حوكمة ورخاء وأمن وسياسة .

إن هدف هذه الدراسة، هو إيجاد تحليل للأزمة لبيان كيف يمكن للتعاون السياسي، أن يساهم في تجاوز المصاعب التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط.

تنبع منظمة التعاون السياسي من فكرة أن النمو لايحصل في فراغ، إنما يتطلب إطار عمل سياسي والتي يمكن للمنظمة السياسية بلورتها، إن هذه المهمة تبدو أكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط ، والتي مشاكلها الرئيسية ليست جغرافية و ثقافية، بل إنها تحديداً مشكلة سياسية بطبيعتها أكثر من أي منطقة في العالم، ولهذا السبب فإن هذه المهمة تتطلب مقاربةً سياسيةً بحتة.

بلورة التغييرات في الشرق الأوسط:

باستثناء اسرائيل(الكيان الصهيوني) وتركيا، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تقع في قبضة أزمة عميقة تمارس تأثيراً على كافة مجالات السياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن هدف المجموعة السياسية في المنطقة، هي المساهمة بتحديد وتقديم حلول منتجة للخروج من الأزمة.

تروج المجموعة السياسية لمبادئ الديمقراطية والدستورية وللبنية التي يحتاجها بناء مجتمع مدني، كما تروج للحوار ما بين الثقافات والديانات، وأيضاً تروج للسوق الاقتصادي الاجتماعي وللتعليم وحوار الأمن السياسي، والتعاون بين بلدان المنطقة، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي بشكل عام وألمانيا بشكل خاص.

الترويج لنظام قائم على مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي:

لايوجد منطقة في العالم تعتمد بشكلٍ كبير في مدخولها على الاقتصاد الريعي، كما هو موجود في منطقة الشرق الأوسط.

بكلماتٍ أخرى، فإن المسارات الاقتصادية في العالم العربي وإيران يتم تحديدها بشكل قوي بالمداخيل التي تنتج عن أداء عمل واستثمار من المتلقي، ولذلك فإنه قلما يتم استخدام هذا الاقتصاد لغايات إنتاجية.

يمكن تقويم المشاكل المصاحبة لاقتصادات الدول الريعية، بالترويج لمبادئ السوق الاقتصادي الاجتماعي، لأن هذه المبادئ تساهم في وضع إطارعمل نظام سياسي، ليصبح بالإمكان ممارسة نشاط اقتصادي قابل للاستمرار بطريقة لائقة تتضمن مسؤولية اجتماعية .

تقوية الشعور بالمسؤولية الشخصية لإيجاد الظروف الملائمة للتعاضد الاجتماعي (العدالة الاجتماعية):

تسير الأزمة الاقتصادية يداً بيد مع الأزمة الاجتماعية، التي تُظهر نفسها بهيمنة الدولة، حيث إن الدولة تميل عادةً لهدر الموارد النادرة باتباع سياسة إعادة التوزيع.

وبالتالي فإن التطبيق الواعي والمستمر للمبدئين الأساسيين للاقتصاد الاجتماعي – العدالة الاجتماعية و اللامركزية، يمكن أن يلعبا دوراً في تجاوز الأزمة الاجتماعية.

إيجاد شروط أساسية لنمو قابل للاستمرار من خلال حوكمة جيدة وسيادة القانون:

لم تصل الموجة الثالثة من الديمقرطة "سقوط جدار برلين " إلى منطقة الشرق الأوسط العربية وايران، لهذا السبب فإن الترويج للديمقرطية له أهمية قصوى، ولكن من الجوهري أن نضع في أذهاننا شروط إطار العمل لمتابعة هذا الهدف.

هذا يعني أن المشاريع والاجراءات يجب أن تركز على نقاط يمكن تطبيقها في بعض الدول بطريقة لها معنى.

ومن هنا فإن الترويج لحوكمة جيدة له أهمية قصوى، لأنه من خلال تأسيس بنية دستورية ستجعل المواطنين يشعرون بقيمة مضافة.

توسيع المشاركة والتعددية:

تتضمن الأزمة السياسية في داخلها أزمة المشاركة، حيث إن المواطنين في العالم العربي وايران، بالكاد لديهم فرصة للعب دور مؤثر في بلورة صنع القرار السياسي، كما أن النساء في هذه القضية يتعرضون لمضايقات أكثر من الرجال.

تأمين إيجاد نمو آمن قابل للاستمرار:

باستثناء القطاع المائي الذي له حيز في تأسيس النمو، فإن مشاكل البيئة والطاقة التي تسيطر على منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من غناها بالنفط والغاز الطبيعي يتم تجاهلهما لمدة طويلة.

إن المنظمة السياسية تروج لزيادة الوعي للمشاكل البيئية، وتدعو لمجال أوسع لترويج النمو من أجل إيجاد تدفق مستمر لأفكار خلاقة للمشاكل والفرص في مجالات البيئة والطاقة، والتي ستواجه أسئلة حول حدوث المشاكل في سياق الدعم التعاون الإقليمي.

النشر وتعميق المعرفة:

بالنسبة للعولمة التي ساعدت على تقوية توجهات نمو مجتمعات قائمة على المعرفة، فإن المطلب الأساسي لنمو قابل للاستمرار، هو التعليم دون تجاهل بعض الانجازات الايجابية، مثل النجاح في محاربة الأمية التي سجلت في عدة أماكن، وزيادة كبيرة في عدد النساء الدارسين في الجامعة، مازال لدى العالم العربي بعض المعوقات في هذه المنطقة، كما إن إيجاد الحلول لهذه المشاكل هو مهمة أساسية لمنظومة التعاون السياسي، كما أن ايجاد الحلول وتجاوز الإجحاف في عدم تكافؤ الفرص خاصة بين الأغنياء والفقراء، وبين سكان

الريف والمدينة، وكذلك تحديث المناهج وأساليب التعليم والترويج لثقافة التعليم السياسي وسياسة البحث العلمي.

مشاهدات:

لعدة عقود كانت منطقة الشرق الأوسط العربية، تقع في قبضة أزمةٍ عميقة، تمارس تأثيراً على كافة مجالات السياسة والحياة الاجتماعية الاقتصادية، ولايوجد أي دولة عربية تطورت باتجاه الديمقراطية، ولا أي نوع من مسار ديمقراطي يمكن التعرف عليه ولو في مرحلة جنينية، وبعكس كافة الحالات في المناطق الأخرى النامية، لا توجد أي دولة عربية برهنت قدرتها على العمل بطريقة تبدو أنها ستثمر باتجاه تجاوز التخلف في النمو، أو أنها تتطور في اتجاهات خاطئة، أو اتخاذ خطوات جادة نحو مسار نشاط اقتصادي مستقل وقابل للاستمرار.

هناك دولتين في الشرق الأوسط لاينطبق عليهما التشخيص هما: (اسرائيل وتركيا) وكلاهما أعضاء في منظمة التعاون والتطور الاقتصادي OECD.

في داخل حدود إسرائيل (الكيان الصهيوني) عام 1949، فإن إسرائيل هي دولة ديمقراطية مستقرة وناتجها المحلي الإجمالي الفردي أعلى بكثير من بعض دول الاتحاد الأوروبي، وذات الشيء ينطبق على مستوى التعليم.

بينما مستوى التطور في تركيا يقع أدنى بكثير من المستوى المتقدم لإسرائيل، ولكن بالنظر إلى وضعهما العالمي تبدو تركيا أنها تنتمي إلى الدول المتقدمة بشكل كبير.

ليست تركيا دولة ديمقراطية متمكنة، ولكن منذ نهاية حكم الحزب الواحد من قبل حزب الشعب الجمهوري عام 1950، بدأت تركيا في مسيرة الديمقراطية، إن المسارات المتباعدة في التطور التي اتخذها العالم العربي من جهة، وتركيا وإسرائيل من جهة، خلال ستين عاماً مضت قادت إلى فجوة كبيرة بين مستويات التطور الاقتصادي والتنموي.

الترويج لنظام قائم على مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي:

إن معدل نمو الاقتصاديات في العالم العربي في بعض الحلات عال جداً، ولكنه بالرغم من ذلك فإنه نادراً مايكون عالي الكفاية، وبالتالي من أجل أن يلحق بالنمو السكاني دون تجاهل الديناميكية الاقتصادية المصاحبة للنمو، فلا يوجد دول عربية في الشرق الأوسط وإيران (على عكس اسرائيل وإلى درجة ما تركيا) أثبتت قدرتها على تجاوز مشاكل التخلف والتطور وفق اتجاهات خاطئة.

باستثناء دول مثل اليمن، فإن لب المشكلة في الشرق الأوسط مبدئياً ليس في الفقر، ولكنه في الاستخدام غير المتكافئ وغير العادل في توزيع المصادر، التي هي في الحقيقة موجودة بغزارة.

إن قائمة البنك الدولي لأفقر 40 دولة في العالم، تحتوي فقط من الدول العربية جزر القمر وموريتانيا والصومال وهم أعضاء في الجامعة العربية، حيث لا توجد منطقة في العالم تعتمد اقتصادياتها على الاقتصاد الريعي (التوظيف والرواتب) كمنطقة الشرق الأوسط.

وبكلماتٍ أخرى، فإن المسيرة الاقتصادية في العالم العربي يتم تحديدها بمداخيل، لا تعتمد على نوعية وكيفية الأداء من قبل الجهات المستفيدة بل بنسبة ولائها.

وعوضاً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، فإن الدول الريعية تقوم بوضع جدول لأولوياتها بإعادة توزيع العوائد، والاستثمار في الفساد لكي تقوم بتوطيد حكمها.

إن أوضح الأمثلة للاقتصاديات الريعية في الشرق الأوسط، هي الدول المصدرة للنفط في الخليج، حيث أن تكلفة انتاج برميل نفط في هذه الدول تعادل من 1.5 إلى 8 دولار للبرميل الواحد، وبالتالي فإن هذا يمثل جزء بسيط من قيمة

عائدات المبيعات، وبالرغم من أن تكاليف الإنتاج في دول المغرب والجزائر وليبيا أعلى، فإنها تشكل أيضاً اقتصاديات ريعية.

على كل حال، فإن مشكلة الاقتصاد الريعي ليست مشكلة الدول الثرية بالنفط، والتي هي عامة قليلة الكثافة السكانية، إنها مشكلة المنطقة كاملة، وكمثال على ذلك دول مثل، مصر وسورية التي لديها عائدات من مبيعات النفط الخام، والتي هي أقل بكثير مما هي عليه في الخليج، ولكن بسبب ضعف الناتج الاجمالي لهذه الاقتصاديات، فإن الريع على النفط الخام يلعب دور هام في هذه البلدان.

الأمر الآخر الذي يشكل أهمية أكثر، هو أن واقع كثير من الدول العربية فتحت مجالات لمصادر ريعية، والتي تعتمد على موارد طبيعية مثل (البوتاسيوم والفوسفات) من هذه الدول (الأردن – المغرب) لكن غالبية مجالات الريع ليست اقتصادية، مثالاً على ذلك دولة مصر حيث تقوم بفرض رسوم على استخدام قناة السويس، والتي تتجاوز تكلفة صيانة القناة.

وفي العديد من الدول فإن الصناعة السياحية تتطور اعتماداً على كنوز الثقافة التاريخية، وأيضاً لها أهمية في السياسات الريعية، والذي يثير الدهشة هو مايعرف "بالريع السياسي "والتي تأخذ شكل دعم الميزانية والقروض السهلة، التي تتلقاها مبدئياً الدول ذات الكثافة السكانية والفقيرة والبيروقراطية في المشرق.

إن أهم الدول المانحة لما أصبح يعرف بتحويلات غير شفافة، هي دول الخليج عالية الدخل التي تذهب إلى مصر والأردن، من خلال تحويلات مالية، تحديداً من مساعدات دول الغرب، ومقدمة من الولايات المتحدة بدرجة شروط خفيفة ذات أهمية قصوى.

لماذا تعد العائدات الريعية مشكلة اقتصادية ؟

وذلك لأنها لاتعتمد على أداء العمل والاستثمار، وبالتالي تكون متوفرة للمتلقين على عكس حالة عمل رجال الأعمال الذين يعملون وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق.

إن متلقي هذه العائدات لايشعرون بالضرورة، أن عليهم إعادة استثمار عائداتهم لتأمين مصدر دخل إضافي للغد، إن متلقي العائد يدركون بضرورة استثمار المنتج في حالات خاصة إذا كانت الحوافز تجبرهم على ذلك.

هذه الملاحظات تسمح للمؤسسة باتخاذ استنتاجين لهما دلالات قوية جداً :

أولهما: إن الإيرادات الريعية هي المشكلة، وليس من يتلقى الإيرادات وعلى عكس النظرة التقليدية، التي تحاول أن تعزو التخلف والنمو الفاشل إلى عقلية الثقافة التقليدية المسيطرة على المنطقة والمؤثرة فيها، وبالتالي فإن تحليلنا يؤكد أنه لايجب البحث عن المشكلة في الشعوب، إنما هي في البنيات.

ثانياً: وبالعودة إلى هذه النقطة يمكن القول، إن الاستراتيجيات المضادة المنطقية ليست ممكنة إنما هي واعدة، كما أن التأثير السلبي للعائدات الريعية لايستمد من قانون طبيعي، ولكنه ناتج عن مشاكل في نظام الحوافز، إن العائدات الريعية كوسيلة للدخل لاتخلق من ذاتها أية حوافز لإعادة الاستثمار، وبدل عن ذلك فإن مثل هذه الحوافز يجب إيجادها بالطرق السياسية، وبالتالي فإن تجاوز التأثير السلبي للعائدات الريعية، هي مجال حيوي أي (مجال عمل هذه المؤسسة).

إن أفضل الوسائل لتجاوز المشكلات التي أحضرتها العائدات الريعية، هي بالترويج لمبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، إن الأماكن التي تعمل فيها مبادئ السوق، يكون هناك قواعد واضحة وملائمة التطبيق، ويمكن استخدام المداخيل الريعية بشكل منتج.

إن نظام اقتصاد سوق خالص أي (صافي ريعي)، لايشكل مقاربة مناسبة لحل مشاكل الاقتصادات الريعية في الشرق الأوسط، ولكن الأجدر أن تقوم دولة قوية قائمة على سيادة القانون، والتي على عكس الاقتصاد الحر الصافي تؤكد أن الفساد الذي اتسع انتشاره في الاقتصاديات الريعية يجب أن يتم استئصاله.

وإضافةً لذلك، فإن تأسيس نظام قوي قائم على المنافسة، هو مفتاح أساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي، والذي يمنع إساءة الاستخدام لمفاهيم الأسواق الحرة بإيجاد الاحتكارات، وهذه أيضاً ظاهرة واسعة الانتشار في الاقتصاديات الريعية في الشرق الأوسط، وغالباً ماتكون الحالة أن بعض رجال الأعمال تستمر محاباتهم من قبل الدولة، ويتقاسمون الأسواق فيما بينهم لإيجاد احتكار القلة، وهذا له دلالة كبيرة وصلة شديدة بالفكرة التي أشرنا إليها سابقاً.

دعم المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم:

إن قطاع أعمال المشاريع الصغيرة قوي، والذي هو في وضعية لا يمثل مصالحه الخاصة بشكل مستقل في تطبيق مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، ولكنه يشكل العمود الفقري الاجتماعي لقانون المنافسة، وفي ذات الوقت فإن الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم هي شريك استراتيجي لنظام قائم على الشراكة الاجتماعية، التي تشكل القاعدة الاقتصادية الاجتماعية من اقتصاد السوق الاجتماعي .

مشاهدات

إن الأزمة الاقتصادية تسير يداً بيد مع الأزمة الاجتماعية، التي تظهر نفسها بهيمنة الدولة، حيث أن الدولة تميل عادةً لهدر الموارد النادرة باتباع سياسة إعادة التوزيع، والتي هدفها المبدئي إرضاء معيار تشريعات نظام سياسي ديكتاتوري.

إن الدول في الشرق الأوسط قوية جداً وضعيفة جداً بآن واحد، من جهة فإن سيطرتها الواسعة تدفع ايرادات ريعية كبيرة، مايعني أنها تسيطر على مستوى عالي من الموجودات المالية.

إن فقدان آلية فعالة للرقابة والتوازن، يعني أن هذه الموجودات المالية يتم استخدامها بطريقة غير انتاجية، وبالنتيجة يحدث سوء توزيع المصادر النادرة وتفاقم للمشاكل الاجتماعية من عدة أنواع.

وعلى مايبدو أن له أهمية بالغة في هذا المجال، وهو حدوث مستويات مرتفعة للبطالة وانحدار التعليم، والتي تم ملاحظتها بشكل مقنع حتى من قبل المنتقدين العرب خاصة في تقارير التنمية البشرية العربية التي تم نشرها منذ عام 2002.

من جهةٍ أخرى، فإن الدول ضعيفة نتيجة فقدان المؤسسات التي يستطيع المواطن الوصول إليها، والتي يمكن استخدامها لضمان أن الممتلكات العامة يمكن أن تكون متاحة للجماهير ولكافة الناس(بشفافية)، وبالنتيجة فإن الاستثمار في البنية التحتية الفعالة وبالأخص تأمين وترويج فرص التعليم الأساسية ضعيفة جداً.

لكي تحصل على أي درجة للنجاح في الظروف الحالية للعولمة و بدلاً من إيجاد نظام ضريبي موجه نحو الأغنياء، فإن الدولة في الشرق الأوسط تميل عوضاً عن ذلك لإهمال التشريعات على الضريبة المباشرة وتطبيقها لمصلحة الضريبة غير المباشرة، بدلاً من استخدام نظام التأمين الاجتماعي المطابق لقواعد السوق، فإن ضعف مؤسسات الدولة تبين أن المحاولات لحل المشكلات المتفاقمة، يعود لانعدام المساواة من خلال دعم المواد الأساسية مثل: غاز الطبخ والخبز والمازوت.

إن هذه الاجراءات تؤدي إلى انحراف في نظام الحوافز الاقتصادية، إضافةً لذلك فإنها غالباً ماتؤدي إلى تفاقم مشكلة انعدام المساواة، مثلاً يتم إعاقة نمو القطاع الزراعي بسبب دعم المواد الغذائية.

في السياسات الليبرالية التي تم تطبيقها، قامت بعض الدول بدور سريع لتسليط الضوء على محدودية الأنظمة الاقتصادية، ووضعت عبء غير متوازن على الأشخاص أصحاب الدخل المنخفض.

استراتيجية منظمة التعاون السياسي :

إن الأزمة الاجتماعية في الشرق الأوسط معقدة وتظهر نفسها بأشكال عديدة، حيث لايوجد حل سريع لها، ويعد تحرير الأسواق مكون أساسي مطلوب لحل هذه المشكلة، ولكن على كل حال فإن المستوى المتدني لنمو أنظمة الضمان الاجتماعي، تعني أن نشر الفكرة كما حدث في الماضي كأنها حل لكافة الأمراض، وأن نشر هذه الفكرة فيه مشكلة كبيرة، ومانحتاجه فعلاً هو إيجاد اطار تنظيمي واضح، وطالما أن سياسة سوق العمل مازالت غير منظمة، ولايوجد اجراءات ضمان اجتماعي حكومي ملائم لمكافحة الفقر، فإن إلغاء الدعم عن المواد الغذائية مثلاً لايخدم إلا زعزعة السلام في المجتمع.

ومن الشائع في هذه الحالة أن غيرها من سياسات غير متزنة اجتماعياً، تلعب لصالح الجماعات الإسلامية و التي تملئ الفراغ عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية لمن هم بحاجة، وعلى كل حال فإن الترويج من جانبٍ واحد لتنظيم العمال وتقوية حقوق العمل، تؤدي إلى طريق مسدود ولكن يبدو أن ايجاد محفزات للأداء بشكل متزامن مع التقديمات الحكومية، فإن مثل هذه السياسة تحبط النخبة من الاقتصاديين الذين هم جوهر وديناميكية الاقتصاد، وينتج عن ذلك هروب رؤوس الأموال، بالإضافة لسياسة لجنة نقابة العمال، والتي أوصلت هؤلاء الذين هم على قمة هذا القطاع الآن.

وهذا يؤدي إلى الترويج لمصالح طبقة تدعى (طبقة ارستقراطية العمال وكبار الموظفين) الذين يمثلونهم، بدلاً من تمثيل مصالح العمال وإيجاد محفزات الأداء.

إن أفضل طريقة لمكافحة الأزمة الاجتماعية في الشرق الأوسط العربي، إيجاد نمو مستمر يقنع في تطبيق المبادئ التوجيهية لاقتصاد السوق الاجتماعي مثل (التكافل الاجتماعي و اللامركزية)، ويعني التكافل الاجتماعي: أن اقتصاد السوق يشرعن لنفسه بتوجيه جهوده للصالح العام.

أما اللامركزية: فهي تخلق المجال الذي يعتبر ضرروياً لإتاحة المجال للمسؤولية الشخصية، واتخاذ المبادرات.

تعمل المنظمة هنا لخلق منبر للحوار، ومن هذه المنابر يمكن أن نطور مقاربات لتطبيق بنية قوانين إبداعية وآليات إبداعية.

إن تطبيق مبادئ التكافل الاجتماعي، يمثل بديلاً مناسباً لإعادة سياسة التوزيع التمييزية، التي تعطي مساعدة لمجموعات من جانب واحد، والتي تملك إمكانيات تتحدى النظام الديكتاتوري، بينما المجموعات الأخرى لايتم الأخذ بالاعتبار قدراتهم وإرادتهم للانتاج ويتم إهمالهم.

إن الترويج لسياسة سوق العمل لإيجاد محفزات لانتاج الفرد، ولتشجيع الاقتصاد النظامي، يؤدي إلى تقييد نمو اقتصاد الظل الواسع الانتشار في الشرق الاوسط، وهذا يجب أن يتم بالتماشي مع تأسيس أنظمة التأمين الاجتماعي المطابقة لمبادئ السوق، ويتماشى مع إدخال نظام ضرائب قائم على أساس الدخل.

واحد من هذه المبادئ الأساسية التقريرية، هي إدخال عناصر من نظام ديمقراطي قائم على اللامركزية: مسؤولية شخصية واتخاذ المبادرات، التي من الممكن أن تأتي بثمار تحت ظروف إطار العمل السياسي التي تضمن بشكل دستوري فرص المشاركة.

إيجاد شروط أساسية لتنمية قابلة للاستمرار من خلال حوكمة جيدة وسيادة القانون:

ومع بعض الاستثناءات مثل لبنان، فإن المجتمع المدني في الشرق الأوسط ضعيف بالمقارنة بمواجهة دولة بيروقراطية، بينما الموجة الثالثة من الديمقراطية بدأت في منتصف العام 1970 في جنوب أوروبا، نتج عنها انتشار ديمقراطية متطورة كاملة في أميركا اللاتينية وآسيا وبلدان جنوب صحراء إفريقيا، في حين بقيت دول الشرق الأوسط غير متأثرة بتلك الموجة.

وفي الختام، أقول لمن سيقرأ هذا التقرير أن يعمل على احتواء هذه المفاصل الاقتصادية، التي لم تكن لتخترق وتشعل الاضطرابات في مجتمعاتنا العربية، إلا استغلالاً لأوضاع داخلية مبررة ومظالم اقتصادية واجتماعية وسياسية مبعثرة.

ولأن ما جرى ويجري من تصريحات وقرارات بعيدة عن الشفافية، سبق لي ولغيري من المهتمين بالشأن الاقتصادي الإشارة إليها في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية، علَ وعسى تقع عين مسؤولينا عليها، قاصدين لفت أنظارهم للتحذير من مخاطر ما يصرحون به وكنا نجهد لتكرار تسليط الضوء على هذه الأخطاء في أكثر من مرة، كلما أتيحت لنا الفرصة رغم إدراكنا أحياناً، أن التكرار المطلوب لتنبيه الشطار قد يثير الملل لغير الشطار.

وهنا نأمل أن نشهد في الوقت القريب دراسة عربية لمعالجة مشاكل الاقتصاد "العربي"، خاصةً وأن الاستقرار الاقتصادي كان مطلباً أساسياً للعديد من الدول التي نالت استقلالها.

المرجع:

مؤسسة كونراد أدناور الألمانية للأبحاث الاقتصادية Konrad Adenaur stiftung